المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

أزمـــــة "رأس جديـــــــر"..
هـل فشلـت الأجهـزة الأمنيـة الرسميـة
لصالـح الميليشيـات ومافيـا التهريـب؟

وحـــــدة الأبحـــــاث والدراســـــات
المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

www.lcsms.info
lcsms.info

الإيجـــــاز
04 يوليـــو 2024

المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

مركز بحثي مستقل تأسس في أغسطس 2021 يعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والأبحاث والتحليلات الأمنية والعسكرية ذات العلاقة بالدولة الليبية وفقاً للرؤية الشاملة لمفهوم الأمن، ونضع علي رأس أولوياتنا العمل علي دعم البحاث وصناع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الليبية ومايرتبط بها من تفاعلات دولية و أقليمية.

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

جميع الحقوق محفوظة للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية - 2023

أزمة "رأس جدير"..

هل فشلت الأجهزة الأمنية الرسمية لصالح الميليشيات ومافيا التهريب؟

إيجـــاز

وحدة الأبحاث والدراسات

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

4 يوليو 2024

تمهيد

"رأس جدير" هو معبر حدودي يقع شمال غرب ليبيا، على بعد حوالي 170 كيلومترًا غرب العاصمة طرابلس، ونحو 60 كيلومترا عن مدينة زوارة (مدينة أمازيغية غرب ليبيا)، ونحو 32 كيلومترا عن مدينة "بن قردان" التونسية، وتعبر منه مئات الشاحنات وآلاف المواطنين يوميا وهو نقطة العبور الرئيسية بين غرب ليبيا وجنوب شرق تونس.

وعقب الإطاحة بنظام العقيد، معمر القذافي، سيطرت قوات تابعة للمجلس العسكري لمدينة "زوارة" وهي تمثل أقلية "الأمازيغ" على رأس جدير، وضمّته رسميا إلى منطقتها الإدارية، الواقعة تحت سيطرة بلديتها، والتي تتبع حاليا الي حكومة الوحدة الوطنية لكن تتبعها اسما وميزانية فقط.

وسيطرت أخبار المعبر الحدودي على المشهد منذ بداية العام الجاري بعدما تكرر إغلاقه وفشل الحكومة الليبية ونظيرتها التونسية في إعادة افتتاحه عدة مرات لرفض المجموعات الليبية المسلحة المسيطرة عليه منذ أحداث الثورة الليبية تسليم المهام للقوات التابعة لوزارة الداخلية بحكومة الدبيبة.

وقدر تقرير حديث للبنك الدولي المبادلات التجارية بين تونس وليبيا بـ 1.5 مليار دينار تونسي سنويا، وتمثل التجارة البينية أكثر من نصف المبادلات التجارية مع ليبيا، حيث تمر غالبية السلع بشكل غير رسمي عبر معبر رأس جدير.

وتوجه اتهامات للقوات المسؤولة عن تأمين المعبر الحدودي سواء الليبية أو التونسية بالتورط في التجارة غير الشرعية والتهريب وكسب الملايين جراء ذلك وأن فرض الإتاوات سواء على سيارات النقل والمركبات الخاصة أو المواطنين أصبح علانية وبشكل شبه رسمي.

"صراع نفوذ وسيطرة"

وتتمثل أزمة المعبر الحدودي بين ليبيا وتونس في صراع النفوذ والسيطرة بين المجموعات المسلحة (قوات الأمازيغ)، والتي لم يعرف تبعيتها حتى الآن لأي جهة أو وزارة وهل هي قوات جيش او شرطة أم مجموعات أمر واقع، وبين قوات حكومة الدبيبة التي تريد فرض سيطرتها على المعبر كونها الحكومة الرسمية والمعترف بها دوليا، في حين ترفض قوة الأمازيغ ذلك كون المعبر يقع في مناطق نفوذهم ويسيطرون عليه منذ الثورة على القذافي، بل يتهمون في احيان كثيرة القوات الرسمية في التورط في التهريب وملف الهجرة غير الشرعية.

ومنذ بداية العام الجاري تم اغلاق المعبر عدة مرات ما تسبب في توقف مرور البضائع في كلا الاتجاهين، وحركة العديد من العمال التونسيين الذين يعملون في ليبيا وحركة الليبيين المتوجهين إلى تونس خصوصا لتلقي العلاج.

الرد الرسمي على أزمة إغلاق المعبر وفشل افتتاحه عدة مرات جاء على لسان وزارة الداخلية بحكومة الدبيبة بأن "المعبر الحدودي لابد أن يعمل تحت سلطة وشرعية الدولة، وأن القوات الأخرى (الأمازيغ) التي تريد السيطرة هم مجموعة خارجة عن القانون، وسيتم "اتخاذ أشد العقوبات ضدها وأنه تم إصدار التعليمات لقوة إنفاذ القانون للبدء في ذلك"، وفق بيان للوزارة.

وتسبب هذا البيان وقبله الممارسات التي قام بها وزير الداخلية بالحكومة الليبية، عماد الطرابلسي حالة غضب وسخط وسط مكون الأمازيغ بشقيه السياسي والعسكري وصل إلى حد وصف هذه التصرفات بأنها "حرب عرقية وأنهم مضطرون لتدويل القضية والاستنجاد بالمجتمع الدولي لإنقاذهم من قوات الدبيبة، ما دفع الأخير للمسارعة إلى عقد مفاوضات معهم انتهت إلى موافقتهم على افتتاح المعبر.

وبالفعل تم افتتاح المعبر الحدودي في يوليو الجاري في حفل كبير حضره وزيري الداخلية في تونس وليبيا وقيادات عسكرية من البلدين، وسط وعود من الجانب الليبي بتأمين المعبر ومنع أي أحداث أمنية فيه وضبط الأمن هناك وتفعيل منظومة الجوازات والعبور.

لكن تكرار الإغلاق وتكرار فشل الافتتاح من قبل حكومة الوحدة الوطنية التي يعلن وزير داخليتها دوما بأن قواته هي المسيطرة، بل وصل به الحال أنه تعهد بإخراج كافة التشكيلات

المسلحة من العاصمة "طرابلس" خلال أشهر قليلة وهو ما لم يحدث حتى الآن، بل حدث العكس ووقعت عدة اشتباكات منها أحداث قريبة من وزارته وقواته.

لذا فإن أزمة معبر رأس جدير تؤكد هزيمة الأجهزة الأمنية الرسمية لصالح المجموعات المسلحة التي لم يعرف تبعيتها لمن، لكنها وجدت وقويت بميزانيات من الحكومة نفسها، وفرضت وجودها بسياسة الأمر الواقع، بل ورفضت توجيهات الحكومة ذاتها، ما يشير إلى حالة فشل أمني ذريع قد يهدد استمرار عمل المعبر الحدودي وصموده فترة كبيرة، خاصة بعد إضافة مافيا التهريب والاتجار بالبشر وصدامهم المؤجل مع قوات إنفاذ القانون وقوات الطرابلسي التي تعهدت بضبط الأمن في المعبر.

"أبعاد الموقف الأمازيغي"

وفي محاولة لفهم أبعاد الموقف الأمازيغي من أزمة معبر "رأس جدير" وتعامل حكومة الوحدة الوطنية ورئيسها "الدبيبة" مع الأزمة، التقى المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية مع رئيس المؤتمر الليبي للأمازيغ والسفير الليبي السابق، إبراهيم موسى قرادة لطرح تساؤلات عدة عليه لفهم أوسع للأزمة.

وقال قرادة في حديثه الخاص للمركز الليبي: "هناك حكمة تقول: "إذا كان كل ما تملكه هو مطرقة فقط فسيبدو لك كل شيء كمسمار"، وإذا استبدلنا المطرقة ببندقية فكل ما يراه ويعرفه الذي يحمل بندقية فقط هو استخدامها كوسيلة، وهذا يقترب من حال وزير الداخلية الليبي الحالي، عماد الطرابلسي بالنظر إلى أن كل خلفيته وخبراته المتراكمة منذ 11 سنة هو حمل واستخدام القوة المندفعة، عندما كان رئيس جماعة مسلحة، تقلبت فيه اتجاهات وتوجهات بندقيته.

ومع بقاء البندقية، وعندما وجد الطرابلسي نفسه وزيرا للداخلية مكلفا، اندفع على أربع مسارات، تمثلت في: المسار الأول: الترقي السريع لرتبة لواء شرطة، ثم الثاني: صبغ وقولبة وزارة الداخلية وقوات الشرطة حسب وجهة نظره، ومن غير المعروف لدى العديد متى أصبح الطرابلسي ضابط شرطة خريج أو متى اكتسب الخبرة الإدارية لقيادة إعادة تنظيم الشرطة، والمسار الثالث هو إعادة هندسة نطاقات مديريات الشرطة في منطقة جبل نفوسة/ الجبل الغربي، والرابع هو مسار السيطرة على منفذ رأس جدير ثم منفذي وازن وغدامس؛ أما باقي

خططه عن إنفاذ الأمن في مدينة طرابلس وغيرها فهي أقرب إلى بلاغة الحشو الكلامي ضمن عرضه واستعراضه لخططه الطموحة".

وأضاف الدبلوماسي السابق: "ما يميز تنفيذيات الطرابلسي هو الجبل وأقصى الساحل الغربي، وهنا كانت ريبة وتخوف أطراف مجتمعية وسياسية من مكونات عربية وأمازيغية من دوافع وأهداف وآثار هذا التوجه، بالنظر إلى خلفية الوزير المكلف وأنه أصيل أحد مدن الجبل المهمة، وهي الزنتان، وقد تكون أحد دوافعه تقوية تموضعه داخل مدينته.

وتابع: "رغم شكوى ورفض الكثير من القياديين الرسميين والسياسيين والأعيان والعموم المجتمعي، ورغم وعود رئيس الحكومة، إلا أن الطرابلسي تعنت ورفع درجة تحديه سواء خطابيا أو بتحريك قوات مما اعتبره الكثير من سكان الجبل والساحل الغربي استفزاز غير مطمئن، إلا أن كل ذلك لم يفلح في جعل الطرابلسي يعيد التقييم والتفكير وأن يراعي السلم الاجتماعي الهش في منطقة مجروحة بالتربصات القبلية التاريخية والمعاصرة".

"تورط الدبيبة ودعمه للطرابلسي"

وبسؤاله عن دور رئيس الحكومة في القضية، قال قرادة: "هناك رأي عام يتكون ويترسخ بأن الدبيبة هو طرف في برامج الطرابلسي، حيث يؤدي دور الممتص وتوفير المناخ لوزيره المكلف، ولعل استحضار قصة معبر رأس جدير، وإغلاقه ثم فتحه بقرار من وزير الداخلية ، تجاوزًا لحقيقة أن المعبر الحدودي مسألة سيادية تتداخل فيه مهام وزارات الداخلية والدفاع والخارجية والاقتصاد والتجارة والحكم المحلي بجانب أجهزة المخابرات، أي أنه قرار للحكومة أو رئيسها وليس لوزير لوحده، يغلق حدود مع دولة شقيقة لمدة تقترب من مائة يوم ويعرقل التوصل الشعبي والاقتصادي والسياسي معها، دون تدخل من رئيس الحكومة يجعلنا نؤكد أنه بجانب التفسير السابق بمساندة وتماهي الدبيبة مع الطرابلسي، قد يبرز تفسير مغاير، بأن الدبيبة عجز عن احتواء والسيطرة على الطرابلسي وأنه يتجنب التصادم معه"، **وفق تقديرات السفير.**

وفي تعليقه على إعادة الافتتاح، أكد قرادة أن "إعادة الافتتاح هو خطوة مطلوبة ومباركة، وبينت قوة وصلابة فعل التأثير المجتمعي لأهالي وقيادات مدينة زوارة ومحيطها الداعم، عبر

اتفاق متوازن سياسيا واجتماعيا وعسكريا، لكن تظل المخاطر متواصلة، وبالأخص باستخدام الشعبوية التأجيجية لحشد الرأي العام ضد مناطق أو مكونات مختارة، وتلبيسها الإخفاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية، أو للإلهاء السياسي والإعلامي، أو لتمرير خطط سياسية ما.

وختم حديثه بالقول: "**تبقى المسؤولية الوطنية والسياسية القصوى على رئيس الحكومة بأن يعرف أن العمل السياسي ليس الحكم فقط ولا الأمني فقط ولا المجتمعي ولا المعيشي فقط، بل هو كله، مما يتطلب تكتيكات تتأقلم مع استراتيجية شاملة إن وجدت، وإن لم تكن موجودة، فالارتهان للحظ والوقت لا يسعفان، وتكلفة ذلك باهظة، في دولة مضطربة ومنقسمة وهشة ومحيط إقليمي ملتهب**"، بحسب حديثه المطول الذي خص به المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية.

وعليه

فإن أزمة معبر رأس جدير قابلة للتكرار وإعادة الإغلاق مرة أخرى في ظل حالة التناحر على السيطرة والنفوذ وغياب الرؤى والاستراتيجية الواضحة للحكومة وأجهزتها الأمنية في التعامل مع الأزمات ذات التأثير المحلي والإقليمي واللجوء إلى حلول تلفيقيه على حساب حلول مستدامة وجذرية، لذا يوصي المركز الليبي بفتح حوار مجتمعي مع كل المكونات التي تتقاطع مصالحها أو مناطق نفوذها مع طموحات وتمركزات الأجهزة الرسمية والوصول إلى حلول مستدامة تضمن تحقيق الاستقرار ولا تؤثر سلبا على السيادة والأمن القومي الليبي.

المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية

LCSMS

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

/lcsms.info
/lcsms_info
/lcsms.info
/lcsms.info
/lcsms_info

www.lcsms.info +905319471002 info@lcsms.info